التنفل قبل الجمعة وبعدها
حديث ابن عمر رضي الله عنهما - أنموذجا -
دراسة تحليلية

إعداد/ د. أحمد سعيد عبد الله ثابت
أستاذ الحديث وعلومه المشارك ورئيس قسم الدراسات الإسلامية
كلية التربية - جامعة عدن
amekshash@gmail.com

مقدمة

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأزكى التسليم على سيدنا محمد وآله وصحبه ومن والاهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فمعلوم أن السنة النبوية المطهرة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم وهي المبينة والشارحة له، فقد جاء في الحديث الشريف «**أَلاَ إِنِّى أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ أَلاَ يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلاَلٍ فَأَحِلُّوهُ وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ، أَلاَ لاَ يَحِلُّ لَكُمْ لَحْمُ الْحِمَارِ الأَهْلِيِّ، وَلاَ كُلُّ ذِى نَابٍ مِنَ السَّبُعِ، وَلاَ لُقَطَةُ مُعَاهِدٍ، إِلاَّ أَنْ يَسْتَغْنِىَ عَنْهَا صَاحِبُهَا، وَمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقْرُوهُ فَإِنْ لَمْ يَقْرُوهُ فَلَهُ أَنْ يُعْقِبَهُمْ بِمِثْلِ قِرَاه**»[1].

وقد تكفل الله بحفظ كتابه الكريم بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: 9].

(1) سنن أبي داود: كتاب السنة – باب لزوم السنة 200/4 رقم [4604].

وأما السنة النبوية فقد نالت ما ناله القرآن الكريم الاهتمام حيث هيأ الله العلماء الذين غاضوا في أعماق بحار السنة النبوية فميزوا بين الصحيح وغيره، ووضعوا قواعد غاية في الأهمية وضعوها لحفظ هذا العلم من الاندثار والضياع.

ومن الجوانب التي اهتم العلماء بدراستها في السنة النبوية هي الدراسة التحليلية للحديث من جوانبه المختلفة كسبر أسانيده ودراستها وبيان ألفاظه ومعانيه الإجمالية واستنباط ما فيه من أحكام وفوائد قصدها الشارع الحكيم من خلاله، التي هي وحي من الله تعالى، فقد وصف الله سبحانه وتعالى النبي ﷺ بقوله عز وجل: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: 3، 4]. وكذلك اهتم العلماء بالجوانب الأخرى فاستنبطوا وطبقوا عليها العلوم العربية من نحو وبلاغة وصرف... وغير ذلك.

هذه الدراسة في خدمة سنة رسول الله ﷺ لا يجيد القيام بها إلا من آتاه الله القدرة على الاستنباط والفهم والاتقان لهذه العلوم مجتمعة أو جزء غير قليل منها.

وبناء على ذلك فإننا نجد الذين سلكوا طريق هذا العلم وهذه الدراسة هم علماء أجلاء كان فقههم واسعا وعلمهم غزيرا ومناهجهم متعددة، فكان منهم من التزم أحاديث كتاب معين، ومنهم غير ذلك. ومن الذين التزموا أحاديث كتاب معين: الإمام النووي في كتابه (المنهاج شرح صحيح مسلم ابن الحجاج)، وابن حجر في (فتح الباري شرح صحيح البخاري) وغيرهما.

فالحديث التحليلي نوع من أنواع علوم الحديث الشريف، لكن لم يقم بهذا الأمر إلا قلة من العلماء والباحثين المعاصرين، مع أهمية هذا العلم فهو يساعد في الكشف عن درجة الحديث الحكم على سنده صحة وضعفاً عن طريق دراسة رجال السند وسبر الأسانيد، وفيه تحليل الاختلافات اللفظية الواردة عند الرواة، وبيان فائدة هذه الاختلافات، وهو يفيد أيضاً في استنباط الأحكام الواردة في الحديث خاصة أنها قد تتنوع بتنوع الألفاظ والمعاني، كما يظهر بلاغة النبي ﷺ في كلامه.

من هنا رأيت أن أكتب دراسة في الحديث التحليلي سميتها: "التنفل قبل الجمعة وبعدها حديث ابن عمر رضي الله عنهما – أنموذجا- دراسة تحليلية ".

والله أسأل أن يكون هذا العمل خالصا لوجهه الكريم وأن ينفعنا به يوم الدين والحمد لله رب العالمين.

أهمية موضوع البحث:

تكمن أهمية موضوع الحديث التحليلي كونه من الموضوعات المستجدة في الدراسات الأكاديمية الجامعية، فلم يكن موجودا من قبل على صورته الحالية، وإن تضمنت بعض موضوعاته بعض الكتب والمؤلفات كمؤلفات شروح الحديث والمؤلفات التي اعتنت بأحاديث الأحكام والرجال مثلاً.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد عزمت على دراسة هذه الأحاديث في التنفل قبل الجمعة، كنموذج للحديث التحليلي، للأسباب الآتية:

1- يستمد البحث أهميته كونه متعلق بالمصدر الثاني للتشريع والدراسة فيه تؤكد على ذلك.
2- أهمية الحديث التحليلي لدى الباحثين في الحديث وعلومه في معرفة كيفية تحليل أي نص حديثي ودراسته والحكم عليه واستنباط ما فيه من أحكام فقهية.
3- تنمية مهارات البحث لدى من يقرأ البحث من الباحثين في كتب أطراف الحديث والمعاجم الحديثية ومعرفة رموزها التي استعملها مصنفوها.
4- تعزيز القدرة لدى الباحثين في كيفية تخريج الحديث والموازنة بين الروايات واختلاف ألفاظها ومعرفة أهمية ذلك وفائدته.

تساؤلات البحث:

يجيب البحث عن التساؤلات الآتية:

ما هو الحديث التحليلي؟ وهل يوجد فرق بينه وبين الحديث الموضوعي؟ وهل يوجد أصل للحديث التحليلي؟

ما حكم التنفل قبل الجمعة وبعدها؟ وما هي أقوال العلماء والمذاهب الفقهية في ذلك؟

أهداف البحث:

1- يهدف هذا البحث إلى تعريف الحديث التحليلي وبيان الفرق بينه وبين الحديث الموضوعي بشكل مختصر.

2- بيان اختلاف الفقهاء في حكم التنفل قبل الجمعة وبعدها، ومسوغات هذا الاختلاف.

3- تشجيع الباحثين وتعويدهم على دراسة الحديث من الناحية التحليلية.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات عامة عنيت بالحديث التحليلي وكذلك دراسات في بعض الأحاديث خاصة، ومن الدراسات العامة:

1- الحديث التحليلي دراسة تأصيلية – رسالة ماجستير قدمتها إلى كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية الباحثة/ سندس عادل جاسم العبيد – ونوقشت في كانون الثاني -يناير- 2014م.

2- الحديث التحليلي دراسة تأصيلية، للدكتور/ عاصم بن عبد الله الخليلي القريوتي، نشر في مجلة سنن التي تصدرها الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها – العدد الثاني رجب 1431هـ.

3- الشرح التحليلي للحديث – دراسة في المنهج والضوابط- للدكتور/ محمد الناصر الزعايري – مجلة مشكاة – العدد الخامس 2007م.

4- مشكلات شرح الحديث التحليلي وحلها، للدكتور/ وائل حمود هزاع – مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الثاني 2019م.

أما الدراسات الخاصة فمنها:

1- حديث عتبان بن مالك ﷺ - "دراسة تحليلية"، للباحث: محمد بن عبد الله القناص، منشور في مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، (مج2)، (ع2)، ص575- 525- رجب 1430هـ - يوليو 2009م.

2- حديث جابر حول تحية المسجد والإمام يخطب - دراسة في الحديث التحليلي، وهو بحث نشرتُه في حولية كلية الآداب – جامعة تعز- العدد الرابع 22 مايو 2014م.
3- حديث: «أَنْزِلُوا النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ» - دراسة تحليلية -، للباحث: هشام محمود زقوت، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية - غزة – نوفمبر 2016م.
4- حديث أبي هريرة في قصة ثمامة بن آثال – رضي الله عنهما – دراسة تحليلية -، للباحثين: محمد أحمد العمري وهيثم سليمان الدهون، وهو بحث نشرته المجلة الأردنية في الدارسات الإسلامية (مج14)، (ع4)، 1440هـ - 2018م.
5- حديث جابر ﷺ في وضع الجوائح "دراسة حديثية تحليلية"، للباحث: ياسر بن عبد الله بن محمد الطريقي، منشور في مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، (مج13)، (ع1)، ص354- 385 - محرم 1441هـ - سبتمبر 2019م.
6- دراسة حديثية تحليلية لـ حديث النبي ﷺ «لا تزال طائفة من أمتي منصورين» من رواية ابن ماجه، للباحث: منصور بن عبد الله العازمي، لم يدون عليه مكان النشر ولا تاريخه.
7- حديث العطيَّة - دراسة تحليليَّة – للباحث: سامي بن مساعد بن مسيعيد، مجلة مداد الآداب – تصدر عن كلية الآداب – الجامعة العراقية، العدد 21.
8- أحاديث الست خصال التي ذكرها النبي ﷺ في الكتب التسعة - دراسة تحليلية -، للباحثة: حنان بنت عبد الله الزبيدي، منشور في مجلة الدراسات العربية – كلية دار العلوم - جامعة المنيا، بدون تاريخ نشر.

أما الفرق بين هذا البحث وما ذكر سابقاً هو أن بعض الدراسات السابقة اهتمت بجانب التأصيل المنهج والضوابط، واهتم بحث د. وائل هزاع، بموضوع المشكلات التي يواجهها طلاب الدراسات العليا عند دراستهم للحديث التحليلي والعمل على بيان حلها، وأما الأبحاث التي تناولت أحاديث بعينها، فموضوعاتها مختلفة عن بحثي هذا.

فيما اختلف عن بحثي السابق المنشور في أن موضع الحديث اختلف، كما أن هناك زيادات خلا منها البحث السابق، إضافة أنه اعتمد على دراسة الحديث من خلال نيل الأوطار، أما هذا فقد كان الاعتماد فيه على مجموعة من كتب الشروح وغيرها.

منهج البحث ومنهجيته:

أولاً: يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي والاستقرائي والمنهج التحليلي.

ثانياً: عزو الآيات القرآنية إلى سورها حسب مواضعها وذلك بذكر اسم السورة أولاً ثم ذكر رقم الآية وأميز الآيات القرآنية الكريمة برسم المصحف مضبوطة بالشكل.

ثالثا: تخريج الأحاديث النبوية والآثار التي وردت في البحث، وبدأت بالكتاب ثم الباب ثم رقم الجزء والصفحة ثم رقم الحديث.

رابعا: الترجمة للأعلام التي وردت في سند واحد تم اختياره من بين الأسانيد التي روي بها الحديث، وكانت ترجمتهم ترجمة حديثية – أي بذكر عددٍ ممن روى عنهم، وآخرين ممن رووا عنه – وذلك يسهل معرفة اتصال السند من عدمه، وترك من عدا ذلك حتى لا يطول البحث، مع ذكر الجزء والصفحة ورقم الترجمة إن وجدت.

خامساً: سبر أسانيد الحديث المختلفة عند من رووا الحديث ودراستها وبيان الاختلافات فيها مع بيان لطائف الإسناد، قدر الإمكان.

سادساً: نسبة الأقوال والآراء الفقهية والنصوص إلى قائليها بإعادتها إلى كتبهم أو إلى كتب مذاهبهم أو أقرب مصدر من عصرهم نقلها عنهم.

سابعاً: الترجمة للأعلام الواردة أسماؤهم في الشرح في الغالب.

ثامناً: اعتماد نسخة واحدة في الغالب عند نقل النصوص، وذكر بياناتها في فهرس المصادر والمراجع، وعدم الإشارة في الحواشي إلى المعلومات المتعلقة بطبعة الكتاب المحال إليه.

تاسعاً: ترتيب المصادر في الحواشي حسب الأقدم منها على الأغلب إلا ما كان من كتب الحديث فإنني بدأت بالصحيحين ثم الكتب الستة.

خطة البحث:

تم تقسيم الخطة إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث على النحو الآتي:

المقدمة: وشملت على أسباب اختيار الموضوع وأهميته والدراسات السابقة ومنهجه ومنهجيته وهيكله.

التمهيد: تعريف الحديث التحليلي لغة واصطلاحاً، والفرق بينه وبين الحديث الموضوعي، وتحته مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الحديث التحليلي.

المطلب الثاني: الفرق بين الحديث التحليلي والحديث الموضوعي.

المبحث الأول: التخريج الإجمالي والتفصيلي، وتحته مطلبان:

المطلب الأول: التخريج الإجمالي للحديث.

التخريج التفصيلي للحديث.

المبحث الثاني: ترجمة رجال الإسناد وسبره ودراسته والحكم عليه، وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ترجمة الرواة.

المطلب الثاني: المطلب الثاني: سبر الإسناد.

المطلب الثالث: دراسة الإسناد والحكم عليه.

المبحث الثالث: شرح الحديث والأحكام المستفادة منه، وتحته مطلبان:

المطلب الأول: شرح الحديث.

المطلب الثاني: الأحكام المستفادة من الحديث.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

التمهيد

تعريف الحديث التحليلي لغة واصطلاحاً والفرق بينه وبين الحديث الموضوعي

المطلب الأول: تعريف الحديث التحليلي:

أولاً: الحديث لغة واصطلاحاً:

الحديث في اللغة: نقيض القديم، والحديثُ: الجديدُ مِنَ الأَشياء. وَالْحَدِيثُ: الخَبَرُ يأْتي عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ، وَالْجَمْعُ: أَحاديثُ، كَقَطِيعٍ وأَقاطِيعَ، وَهُوَ شاذٌّ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ[1].

أما في الاصطلاح: ما أضيف إلى النبي ﷺ قولا له أو فعلا أو تقريرا أو صفة حتى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام فهو أعم من السنة[2].

ثانيا: التحليل، لغة واصطلاحاً:

التحليل في اللغة: مصدر (حلل)، ومنه: حَلَّ الشَّيْءُ يَحِلُّ بِالْكَسْرِ حِلًّا خِلَافُ حَرُمَ فَهُوَ حَلَالٌ وَحِلٌّ أَيْضًا وَصْفٌ بِالْمَصْدَرِ وَيَتَعَدَّى بِالْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ فَيُقَالُ أَحْلَلْتُهُ وَحَلَّلْتُهُ.

(وحلل) الْعقْدَة حلهَا وَالشَّيْء رجعه إِلَى عناصره[3]. حلل التحلَّل والاسْتِحْلاَل: طَلَبكُ إلى الرَّجل أن يَجعلك في حِلّ. وفي الحديث: «من كانت عنده مَظْلَمَة من أخيه فلْيسَتْحَلّه»[4].

وفي الاصطلاح: عرفه الدكتور السيد نوح، حيث قال: "الحديث التحليلي: التركيز على حديث واحد بتخريجه وبيان درجته قبولاً ورداً، وجمع الألفاظ التي روي بها قدر الطاقة

(1) مختار الصحاح، للرازي صـ 110، ولسان العرب، لابن منظور 796/2 و 797.

(2) فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للسخاوي 12/1.

(3) ينظر: المصباح المنير، الفيومي 202/1، والمعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية 194/1.

(4) الفائق في غريب الحديث 312/1.

والحديث أخرجه البخاري في كتاب الرقاق – باب من نوقش الحساب عذب 111/8 رقم [6534] بلفظ: «**مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَظْلِمَةٌ لِأَخِيهِ فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهَا فَإِنَّهُ لَيْسَ ثَمَّ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُؤْخَذَ لِأَخِيهِ مِنْ حَسَنَاتِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أُخِذَ مِنْ سَيِّئَاتِ أَخِيهِ فَطُرِحَتْ عَلَيْه**».

والإمكان؛ لأنها تساعد على فقهه وخصوصاً التأليف بين المتعارضات، وبيان معاني المفردات والجمل البلاغية، والإعراب؛ لما لذلك من دور في إبراز المعنى وتوضيحه"[1].

وعرفه د. عاصم القريوتي فقال: " الحديث التحليلي هو: دراسة تتناول حديثاً نبوياً واحداً، رواية ودراية من خلال تخريجه، وبيان درجته، وجمع الألفاظ التي روي بها، وبيان معاني المفردات والجمل، والأحكام والفوائد المستنبطة من الحديث، والتعريف برواته ولطائف إسناده، والبلاغة والإعراب، لما لذلك من دور في إبراز المعنى وتوضيحه"[2]، ثم لخص التعريف بقوله: "هو: دراسة الحديث رواية ودراية"[3].

وعرفته الباحثة: سندس العبيد، بقولها: " دراسة تكاملية تفصيلية للحديث الواحد سنداً ومتناً مع استنباط فوائده"[4].

وعرفه د. وائل هزاع، بقوله: "إقامة الدراسة المستوفية باستخدام العلوم الخادمة في بيان حديث واحد رواية ودراية". أو "هو الحديث الواحد الذي أقيم فيه الجهد الواسع باستخدام العلوم الخادمة لبيانه رواية ودراية"[5].

ويلاحظ أن كل من عرف الحديث التحليلي انتقد من سبقه واعترض على تعريفه، وأرى أن كل تعريف من التعريفات السابقة له وعليه؛ لذلك يمكن تعريف الحديث التحليلي بأنه: **"دراسة تفصيلية جامعة بين الرواية والدراية لحديث واحد"**. وهذا التعريف من وجهة نظري جمع بين الاختصار والشمول، والله أعلم.

(1) نقله عنه د. عاصم القريوتي في بحثه "دراسة تأصيلية" – مجلة سنن التي تصدرها الجمعية السعودية للسنة وعلومها- العدد الثاني رجب 1431هـ، صـ185.

(2) المرجع السابق، صـ185.

(3) المرجع السابق، نفسه.

(4) الحديث التحليلي – دراسة تأصيلية – سندس العبيد صـ 16.

(5) مشكلات شرح الحديث التحليلي وحلها مجلة الدراسات الإسلامية والعربية بدمنهور العدد الرابع ج2 2019م صـ 429.

المطلب الثاني: الفرق بين الحديث التحليلي والحديث الموضوعي:

سبق تعريف الحديث التحليلي وأنه يهتم بدراسة حديث واحد دراسة شاملة تتضمن: تتبع طرق الحديث، وتخريجه، دراسة إسناده، وتحليل ألفاظه، والمقارنة بين الألفاظ التي روي بها، وبيان غريب الألفاظ، واستنباط الأحكام وغير ذلك.

سبق تعريف مصطلح: (حديث) لغة واصطلاحا عند تعريف الحديث التحليلي، فلا حاجة لتكراره، وسأكتفي بتعريف مصطلح (موضوعي).

أولاً: التعريف اللغوي:

الموضوعي: مأخوذة من الوضع، والوَضْعُ ضدّ الرفع وضَعَه يَضَعُه وَضْعاً ومَوْضُوعاً، تدل في الجملة على جعل الشيء في مكان، وتستخدم في عدة معان، منها: الخفض والحط، أو الإلقاء والتثبيت في المكان، قال تعالى: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴿١٣﴾ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ﴿١٤﴾﴾؛ ولذلك سمي الحديث المكذوب على رسول الله ﷺ (موضوعاً)؛ وذلك لانحطاطه[1].

و"الموضوع: هو عبارة عن المبحوث بالعِلم عن أعراضه الذاتية"[2].

وفي معجم اللغة العربية المعاصرة: موضوع: مادّة يبني عليها المتكَلِّم أو الكاتب كَلامَهُ[3].

ثانياً التعريف الاصطلاحي:

على الرغم من وجود موضوعات الحديث الموضوعي منذ ظهور تدوين الحديث، إلا أن هذا المصطلح قال الحافظ ابن حجر: "أصل وضع التصنيف للحديث على الأبواب أن يقتصر فيه على ما يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد بخلاف من رتب على المسانيد فإن أصل وضعه مطلق الجمع"[4].

(1) ينظر: مدخل لدراسة الحديث الموضوعي، محمد القناص ص7.

(2) ينظر: الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفومي ص868.

(3) مادة وضع 2457/3 .

(4) تعجيل المنفعة، لابن حجر 1/ 236.

إلا أن هذا المصطلح لم يكن معروفاً من قبل، وإنما بدأ استعماله في العصر الحاضر؛ لذلك لن نجد له تعريفا عن المتقدمين، أما المعاصرون فقد عرفوه بتعريفات منها:

1- "جمع النصوص الحديثية المتعلقة بموضوع معين، من مصادر السنة، وتقسيمها إلى مجموعات بحسب عناصر الموضوع وفقراته، ثم دراسة الموضوع من خلال هذه النصوص، مع ضم ما يتعلق بها من الأحاديث والآيات القرآنية إن وجدت، وربطها ما أمكن بالواقع المعاصر، رغبة في النزول بالبحوث والدراسات الشرعية إلى ميدان الحياة العملية"[1].

2- "جمع الأحاديث الواردة في موضوع واحد من موضوعات العلم وتخريجها ودراستها إسنادا وموضوعا، أو هو علم يبحث في موضوع من موضوعات السنة النبوية جمعا لمتونه ودراسة لها"[2].

أما الزيان فقد عرفه بعدة تعريفات، منها:

1- "هو علم يتناول القضايا حسب المقاصد النبوية من خلال موضوع حديث نبوي شريف مقبول أو أكثر".

2- "هو جمع الروايات الحديثية المتفرقة في مصادر السنّة الأصلية المتعلقة بموضوع واحد لفظاً أو حكما، وشرحها حسب المقاصد النبوية الشريفة."

3- "هو بيان موضوع ما في ضوء السنّة النبوية من خلال مصدر حديثي أو عدة مصادر".

4- "هو بيان ما يتعلق بموضوع من موضوعات الحياة الفكرية أو الاجتماعية أو الكونية من زاوية حديثية للخروج بنظرية نبوية بصدده".

5- "هو قضية أو أمر متعلق بجانب من جوانب الحياة في العقيدة أو السلوك الاجتماعي أو مظاهر الكون تعرضت له الأحاديث النبوية الشريفة".

6- "هو علم مختص بالأحاديث ذات الموضوع المشترك"[1].

---

(1) مدخل لدراسة الحديث الموضوعي، القناص، صـ 8.

(2) الحديث الموضوعي دراسة نظرية تطبيقية، فالح الصغير، صـ 13.

ثم رأى أن التعريف الجامع لكل ما سبق يتمثل في التعريف الوصفي الآتي:

7- "هو علم يبحث في الموضوعات التي تناولتها السنة النبوية الشريفة، والمتحدة معنى أو غاية، من خلال جمع أحاديث الموضوع من مصدر حديثي أصلي، أو عدة مصادر، أو في ضوء السنة النبوية، بحيث يقوم الباحث بتحليل النصوص الحديثية المقبولة ومقارنتها ونقدها ثم محاولة ربطها للوصول إلى روح النص النبوي من أجل تطبيقه في الواقع المعاصر"[2].

وعند النظر في كل التعريفات السابقة تجد أن بعضها طويلا جداً وبعضها الآخر قصيرا جداً، ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريف للحديث الموضوعي، فأقول:

"جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد من موضوعات السنة النبوية من خلال المصادر والمراجع الحديثية، ودراستها دراسة تفصيلية؛ من أجل تطبيقها في الواقع".

وبعد أن تم التعريف بالحديث الموضوعي فإنه يلاحظ تقارباً كبيراً بين نوعي الحديث التحليلي والحديث الموضوعي، فكثير مما يدرسه الحديث الموضوعي متضمن في الحديث التحليلي، غير أن واحداً من أهم الفوارق بينهما، هو أن الحديث التحليلي يهتم بدراسة حديث واحد، دراسة وافية لكل من السند والمتن معاً فيجمع بين رواياته المختلفة مع الإحاطة بجميع الاختلافات بين هذه الروايات، فيما يهتم الحديث الموضوعي بدراسة مجموعة من الأحاديث في موضوع واحد دون التوسع في دراسة الإسناد وما يتعلق بها من لطائف أو نكت، وغير ذلك.

(1) الحديث الموضوعي دراسة نظرية، الزيان، مجلة الجامعة الإسلامية – المجلد العاشر، العدد الثاني 2002 صـ7، 8.

(2) المرجع السابق، صـ8.

المبحث الأول

التخريج الإجمالي والتفصيلي للحديث

المطلب الأول: التخريج الإجمالي للحديث:

عَنْ ابْنِ عُمَرَ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: أَنَّهُ «كَانَ يُطِيلُ الصَّلَاةَ قَبْلَ الْجُمُعَةِ وَيُصَلِّي بَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وَيُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ».

أولاً: تحفة الأشراف:

***عقيل بن خالد الأيلي عن الزهري عن سالم عن ابن عمر:**

6883-(خ) حديث: صليت مع النبي ﷺ قبل الظهر ركعتين... الحديث. (خ) في صلاة الليل (205: 4) عن يحيى بن بكير عن الليث عنه به.

6901- (م ت س ق) حديث: أن النبي ﷺ كان يصلي بعد الجمعة ركعتين.

(م) في (الصلاة 183: 6) عن أبي بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب ومحمد بن عبد الله بن نمير. (ت) فيه (الصلاة 259: 1) عن عمر بن أبي عمر. س فيه (الصلاة، الكبرى 754: 2) عن إسحاق بن إبراهيم. (ق) فيه (الصلاة 134: 2) عن محمد بن الصباح.

ستتهم عن سفيان بن عيينة عنه به، وقال الترمذي: صحيح.

***عمرو بن دينار المكي عن الزهري عن سالم عن ابن عمر:**

6902- (س) حديث: أن رسول الله ﷺ كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعد الظهر ركعتين (ك) وبعد المغرب ركعتين وبعد العشاء ركعتين:

س في الصلاة (الكبرى 14: 3) عن محمد بن منصور عن سفيان عنه به. (ك) هذا الحديث في رواية أبي الطيب محمد بن الفضل بن العباس عن النسائي ولم يذكره أبو القاسم.

***معمر بن راشد البصري عن الزهري عن سالم عن ابن عمر:**

6948- (د س) حديث: كان النبي ﷺ يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته.

د في الصلاة (145: 6) عن الحسن بن علي –(س) فيه (الصلاة 600: 2) عن إسحاق بن إبراهيم – كلاهما عن عبد الرزاق عنه به.

*** عطاء بن أبي رباح أبو محمد المكي الفقيه عن ابن عمر:**

7329- (د س) حديث: أن ابن عمر إذا كان بمكة فصلى الجمعة تقدم فصلى ركعتين ثم تقدم فصلى أربعا...الحديث وفيه: فقيل له فقال: كان رسول الله ﷺ يفعل ذلك. (د) في الصلاة (245: 4) عن محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة عن الفضل بن موسى عن عبد الحميد ابن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب عنه. و (245: 7) عن إبراهيم بن الحسن المقسمي عن حجاج بن محمد عن ابن جريج بمعناه (ك) وليس فيه: كان رسول الله ﷺيفعل ذلك. (ت)- فيه (الصلاة 259: 4) عن أبي عمر عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء قال: رأيت ابن عمر يصلي الجمعة ركعتين ثم يصلي بعد ذلك أربعا- (ك) - حديث (ت) في السماع ولم يذكره أبو القاسم.

*** أيوب بن أبي تميمة السختياني أبو بكر البصري عن نافع عن ابن عمر:**

7548 - (دس) حديث: كان ابن عمر يصلي الجمعة ركعتين في بيته ويقول: هكذا فعل رسول الله ﷺ. (د) في الصلاة (245: 1) عن محمد بن عبيد وسليمان بن داود كلاهما عن حماد بن زيد عنه به – وفيه قصة – و (245: 2) عن مسدد عن إسماعيل بن علية عنه بمعناه. (س) فيه (الصلاة 601) عن عبدة بن عبد الله الصفار عن يزيد عن هارون عن شعبة عنه نحوه.

*** حماد بن أبي أسامة أبو أسامة الكوفي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر:**

7848- (م) حديث وبه فيه (الصلاة 123: 5): صليت مع رسول الله ﷺ قبل الظهر سجدتين وبعدها سجدتين وبعد المغرب وبعد العشاء وبعد الجمعة.

*** زائدة بن قدامة الثقفي الكوفي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر:**

7891- (س) حديث: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم قبل الظهر سجدتين وبعدها سجدتين...الحديث. (ك) (س) في الصلاة (الكبرى 31) عن أحمد بن سليمان عن حسين بن علي عن زائدة عن عبيد الله قال: قال نافع قال عبد الله... فذكره (ك) هذا الحديث من رواية أبي الطيب محمد ابن الفضل بن عباس عن النسائي ولم يذكره أبو القاسم.

*** يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر:**

8164 -(خ م) حديث: صليت مع النبي ﷺ سجدتين قبل الظهر وسجدتين بعد الظهر وسجدتين بعد المغرب...الحديث – وفيه حديث حفصة (ح10851).

(خ) في الصلاة (506) عن مسدد. (م) فيه (الصلاة 123: 5) عن زهير بن حرب – وعبيد الله ابن سعيد – ثلاثتهم عنه به.

*** كثير بن فرقد المدني _نزيل مصر_ عن نافع عن ابن عمر:**

8263- (خت) حديث: صليت مع النبي ﷺ سجدتين قبل الظهر...الحديث خ في الصلاة (506 تعليقا) عقيب حديث يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر (ح 8164): تابعة كثير بن فرقد وأيوب عن نافع به.

*** الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي _مولاهم_ المصري عن نافع عن ابن عمر:**

8276-(م ت س ق) حديث: عن ابن عمر: انه كان إذا صلى الجمعة انصرف فسجد سجدتين في بيته ثم قال: كان رسول الله ﷺذلك.

(م) في الصلاة (183: 4) عن يحيى بن يحيى وقتيبة ومحمد بن رمح ثلاثتهم عنه به. (ت س) جميعا فيه (الصلاة ت 259: 2، (س) الكبرى 68، 754: 4) عن قتيبة به وقال (ت): حسن صحيح. (ق) فيه (الصلاة 134: 1) عن محمد بن رمح به.

*** مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني عن نافع عن ابن عمر:**

8343-(خ م د س) حديث أن الرسول ﷺكان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعده ركعتين وبعد المغرب ركعتين وبعد العشاء ركعتين وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلي ركعتين.

لفظ حديث يحيى: أنه وصف تطوع النبي ﷺفقال: كان لا يصلي الجمعة حتى ينصرف فيصلي ركعتين في بيته – ولم يذكر أول الحديث.

(خ) في الجمعة (الصلاة 355) (م د س) جميعا في الصلاة (م 183: 5، د 291: 3، س 256) جميعا بإسناد الذي قبله. وأعاده (س) في الجمعة (الصلاة 600: 1) بالقصة الأخيرة – حسب.

ثانياً: جامع الأصول: كتاب الصلاة: النوافل المقرونة بالأوقات.

4125-(خ م د ت س عن نافع مولى ابن عمر) قال المحققون: رواه البخاري 354/2 في الجمعة باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها وفي التطوع باب ما جاء في التطوع مثنى مثني وباب التطوع بعد المكتوبة ومسلم رقم 882 في الجمعة باب الصلاة بعد الجمعة وأبو داود رقم 1127 و1128 في الصلاة باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة وبعدها والنسائي 113/3 في الجمعة باب صلاة الإمام بعد الجمعة وباب إطالة الركعتين بعد الجمعة.

ثالثاً: المعجم المفهرس:

أ- مادة: طول – أطال وأطوال: 58/4.

يطيل الصلاة د 238، حم 5، 22، 6، 226.

ب – مادة: صلو – يصلي: 375/3.

ويصلي بعدها ركعتين في بيته د صلاة 238.

رابعاً: موسوعة أطراف الحديث: كان يطيل الصلاة قبل الجمعة. فتح 2: 426.

ملحوظات على كتب التخريج:

1- تحفة الأشراف: استوفى الحافظ المزي شرطه فخرج الحديث من جميع الكتب التي يوجد فيها الحديث وقد التزم التخريج منها.

2- جامع الأصول: خرج الحديث من صحيح البخاري، ومن سنن النسائي مستوفيا، وخرجه من صحيح مسلم إلا أنه لم يخرج الحديث رقم (729) باب فضل السنن الراتبة قبل الفرائض وبعدها وبيان عددهن، وخرجه مرتين عند أبي داود باب الصلاة بعد الجمعة برقمي (1127، 1128)، وأغفل تخريجه من الباب ذاته في الأرقام التالية: (1130، 1132، 1133)، ومن باب تفريع أبواب التطوع وركعات السنة رقم (1252). كما لم يخرجه من سنن الترمذي باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة وبعدها، برقمي (521، 522). ولم يخرجه من سنن ابن ماجه لأنه لم يلتزم التخريج منه.

3- المعجم المفهرس: خرج الحديث عند أبي داود وأحمد ولم يخرجه عند بقية الستة لأن ألفاظهم اختلفت في الحديث.

4- موسوعة أطراف الحديث: اكتفى بإيراد الحديث في كتاب فتح الباري مع أن كتاب الفتح من كتب الشروح ولم يخرجه عند الستة مخالفا بذلك شرطه.

المطلب الثاني: التخريج التفصيلي:

المراد بالتخريج التفصيلي هنا تخريج الحديث من الكتب الستة دون التعرض إلى غيرها من كتب الحديث التي يمكن أن تكون خرجت الحديث.

أولاً: صحيح البخاري:

كتاب: الجمعة - باب: الصلاة بعد الجمعة وقبلها.

937- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ وَبَعْدَ الْعِشَاءِ رَكْعَتَيْنِ وَكَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ».

كتاب: الصلاة - باب: ما جاء في التطوع مثنى مثنى

1165- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الجُمُعَةِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ المَغْرِبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ العِشَاءِ».

كتاب: الصلاة - باب: التطوع بعد المكتوبة

1172- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ المَغْرِبِ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ العِشَاءِ، وَسَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الجُمُعَةِ، فَأَمَّا المَغْرِبُ وَالعِشَاءُ فَفِي بَيْتِهِ».

1173- وَحَدَّثَتْنِي أُخْتِي حَفْصَةُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺكَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ بَعْدَ مَا يَطْلُعُ الفَجْرُ»، وَكَانَتْ سَاعَةً لاَ أَدْخُلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ: عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، بَعْدَ العِشَاءِ فِي أَهْلِهِ. تَابَعَهُ كَثِيرُ بْنُ فَرْقَدٍ، وَأَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ.

ثانياً: صحيح مسلم:

كتاب: الجمعة - باب: الصلاة بعد الجمعة

70-(882): وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا صَلَّى الْجُمُعَةَ انْصَرَفَ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ، ثُمَّ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ».

71- (882): وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ وَصَفَ تَطَوُّعَ صَلَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: «فَكَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ». قَالَ يَحْيَى: أَظُنُّنِي قَرَأْتُ فَيُصَلِّي، أَوْ أَلْبَتَّة.

72- (882): حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا عَمْرٌو، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ».

كتاب: الصلاة - باب: فضل السنن الراتبة قبل الفرائض وبعدها وبيان عددهن

104- (729) وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُو ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، ح وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَبْلَ الظُّهْرِ سَجْدَتَيْنِ، وَبَعْدَهَا سَجْدَتَيْنِ، وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ سَجْدَتَيْنِ، وَبَعْدَ الْعِشَاءِ سَجْدَتَيْنِ، وَبَعْدَ الْجُمُعَةِ سَجْدَتَيْنِ، فَأَمَّا الْمَغْرِبُ، وَالْعِشَاءُ، وَالْجُمُعَةُ، فَصَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَيْتِهِ».

ثالثاً: سنن أبي داود:

كتاب الصلاة - باب: الصلاة بعد الجمعة

1127- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ وَسُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ - الْمَعْنَى - قَالاَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَأَى رَجُلاً يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي مَقَامِهِ فَدَفَعَهُ وَقَالَ أَتُصَلِّي الْجُمُعَةَ أَرْبَعًا وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ فِى بَيْتِهِ وَيَقُولُ «هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

1128- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: «كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُطِيلُ الصَّلَاةَ قَبْلَ الْجُمُعَةِ، وَيُصَلِّي بَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ، وَيُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ».

1130- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رِزْمَةَ الْمَرْوَزِيُّ، أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كَانَ إِذَا كَانَ بِمَكَّةَ فَصَلَّى الْجُمُعَةَ، تَقَدَّمَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ تَقَدَّمَ فَصَلَّى أَرْبَعًا، وَإِذَا كَانَ بِالْمَدِينَةِ صَلَّى الْجُمُعَةَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَيْتِهِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وَلَمْ يُصَلِّ فِي الْمَسْجِدِ، فَقِيلَ لَهُ، فَقَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ».

1131- حدثنا الحسن بن علي، حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته.

1132- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ»، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَذَلِكَ رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

1133- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، أَنَّهُ رَأَى ابْنَ عُمَرَ، «يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَيَنْمَازُ[1] عَنْ مُصَلَّاهُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْجُمُعَةَ قَلِيلًا، غَيْرَ كَثِيرٍ»، قَالَ: «فَيَرْكَعُ رَكْعَتَيْنِ»، قَالَ: «ثُمَّ يَمْشِي أَنْفَسَ مِنْ ذَلِكَ، فَيَرْكَعُ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ»، قُلْتُ لِعَطَاءٍ: كَمْ رَأَيْتَ ابْنَ عُمَرَ يَصْنَعُ ذَلِكَ؟ قَالَ: مِرَارًا، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَاهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ وَلَمْ يُتِمَّه.

كتاب: الصلاة - باب: تفريع أبواب التطوع وركعات السنة

1252- حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ، وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ، وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ رَكْعَتَيْنِ، وَكَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ فَيُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ».

(1) فينماز، معناه: يفارق مكانه الذي صلى فيه، وهو من قولك: مِزْتُ الشيء من الشيء، إذا فرقت بينهما. شرح سنن أبي داود للعيني 476/4.

رابعاً: سنن الترمذي (جامع الترمذي):

كتاب الجمعة - باب: ما جاء في الصلاة قبل الجمعة وبعدها.

521- حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ «كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ» وَفِي البَابِ عَنْ جَابِرٍ، حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَيْضًا، وَالعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ العِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ.

522- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ «كَانَ إِذَا صَلَّى الجُمُعَةَ انْصَرَفَ فَصَلَّى سَجْدَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ»، ثُمَّ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ»، هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

خامساً: سنن النسائي:

كتاب الصلاة - باب: الصلاة بعد الظهر

873- أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وَكَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْمَغْرِبِ رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ، وَبَعْدَ الْعِشَاءِ رَكْعَتَيْنِ، وَكَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ فَيُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ».

كتاب: الجمعة - باب: صلاة الإمام بعد الجمعة

1427- أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ فَيُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ».

1428- أَخْبَرَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ».

كتاب: الجمعة - باب: إطالة الركعتين بعد الجمعة

1429- أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ يَزِيدَ وَهُوَ ابْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ «كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ يُطِيلُ فِيهِمَا، وَيَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُه».

1- **ابن ماجة:**

كتاب: الصلاة - باب: ما جاء في الصلاة بعد الجمعة

1130- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَ: أَنْبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ «إِذَا صَلَّى الْجُمُعَةَ انْصَرَفَ فَصَلَّى سَجْدَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ» ثُمَّ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ».

1131- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَيْنِ».

المبحث الثاني

ترجمة رواة الحديث وسبر الأسانيد ودراستها

المطلب الأول: ترجمة الرواة:

1- عبد الله بن عمر ﷺ: عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عبد الرحمن، من أجلّ من تأسى بسيد الوجود ﷺ في كل حركة وسكون ومأكل ومشرب وممشى. أسلم صغيرا وهو لم يبلغ الحلم، وهاجر مع أبيه، أول مشاهده على الصحيح الخندق، وما ترك قيام الليل مذ سمع قول النبي ﷺ لحفصة: «نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي الليل». من المكثرين عن المصطفى ﷺ وحدث عن أبيه وأُبي وعثمان، وعلي، وعائشة رضي الله عنهم. وحدث عنه جابر وابن عباس وابنه سالم، وسعيد بن المسيب وغيرهم. توفي بمكة سنة 73 هـ وعمره 83[1].

2- نافع مولى سيدنا عبد الله بن عمر، أبو عبد الله المدني. روى عن: مولاه، وأبي هريرة، وأم سلمة وغيرهم. روى عنه: أولاده عمر وعبد الله وعبد الله بن دينار وصالح بن كيسان وآخرون. قال البخاري: أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر. وثقه ابن معين، والنسائي، والعجلي وابن حبان، وقال ابن حجر في التقريب: ثقة ثبت فقيه مشهور من الثالثة، وفاته سنة 117هـ[2].

(1) التاريخ الكبير 4/5، 368/5، والاستيعاب 1612/3، وأسد الغابة 3082/3، والإصابة 4837.

(2) التاريخ الكبير 2270/8، وتقريب التهذيب 7086، وطبقات الحفاظ 90.

3- مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري، أبو عبد الله المدني الفقيه أحد أعلام الإسلام. روى عن: نعيم بن عبد الله المجمر، ونافع، وحميد الطويل وغيرهم. روى عنه: الزهري، ويحيى الأنصاري، والأوزاعي، والليث وآخرون. قال ابن عيينة: ما كان أشد انتقاد مالك للرجال وأعلمه بشأنهم. وقال النسائي: ما عندي بعد التابعين أفضل من مالك ولا أجل ولا أوثق ولا آمن على الحديث منه. وقال ابن حجر: رأس المتقنين وكبير المثبتين، من السابعة. وفاته سنة 179هـ[1].

4 - عبد الله بن يوسف: عبد الله بن يوسف التنيسي المصري أبو محمد الكلاعي أصله من دمشق روى عن مالك، وسعيد بن عبد العزيز، ويحيى بن حمزة، وغيرهم. روى عنه البخاري، وإبراهيم بن هانئ النيسابوري وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، وغيرهم. وثقه ابن أبي حاتم وغيره، وقال البخاري: كان من أثبت الشاميين مات بمصر سنة 218هـ عن 80 سنة[2].

المطلب الثاني: سبر الإسناد:

البخاري			عبد الله بن يوسف	مالك	**نافع**	**ابن عمر**
مسلم			يحيى بن يحيى	مالك	**نافع**	**ابن عمر**
أبو داود			القعنبي	مالك	**نافع**	**ابن عمر**
النسائي			قتيبة	مالك	**نافع**	**ابن عمر**
النسائي			قتيبة	مالك	**نافع**	**ابن عمر**
البخاري			يحيى بن سعيد	عبيد الله	**نافع**	**ابن عمر**
مسلم		زهير	يحيى	عبيد الله	**نافع**	**ابن عمر**
مسلم		عبيد الله	يحيى	عبيد الله	**نافع**	**ابن عمر**
مسلم		أبو بكر	أسامة	عبيد الله	**نافع**	**ابن عمر**

(1) التاريخ الكبير 1323/7، والجرح والتعديل 902/8، والثقات 10922، ورجال مسلم 1544/2، وتهذيب الكمال 5728/27، والكاشف 5240، وتقريب التهذيب 6425، وطبقات الحفاظ 189.

(2) الثقات رقم 13820، وتهذيب الكمال 16/ 3673، والمغني في الضعفاء 3417، لسان الميزان رقم 3675 تقريب التهذيب رقم 3721، وطبقات الحفاظ 385.

مسلم			قتيبة	ليث	**نافع**	**ابن عمر**
الترمذي			قتيبة	ليث	**نافع**	**ابن عمر**
مسلم			محمد بن رمح	ليث	**نافع**	**ابن عمر**
النسائي			محمد بن رمح	ليث	**نافع**	**ابن عمر**
مسلم			يحيى بن يحيى	ليث	**نافع**	**ابن عمر**
أبو داود		محمد بن عبيد	ابن زيد	أيوب	**نافع**	**ابن عمر**
أبو داود		سليمان	ابن زيد	أيوب	**نافع**	**ابن عمر**
أبو داود		مسدد	إسماعيل	أيوب	**نافع**	**ابن عمر**
النسائي	عبده عبد الله	يزيد	شعبة	أيوب	**نافع**	**ابن عمر**
مسلم	أبو بكر	سفيان	عمرو	الزهري	**سالم**	**ابن عمر**
مسلم	زهير	سفيان	عمرو	الزهري	**سالم**	**ابن عمر**
مسلم	ابن نمير	سفيان	عمرو	الزهري	**سالم**	**ابن عمر**
الترمذي	ابن أبي عمر	سفيان	عمرو	الزهري	**سالم**	**ابن عمر**
ابن ماجه	محمد بن الصباح	سفيان	عمرو	الزهري	**سالم**	**ابن عمر**
أبو داود	الحسن بن علي	عبد الرزاق	معمر	الزهري	**سالم**	**ابن عمر**
النسائي	إسحاق بن إبراهيم	عبد الرزاق	معمر	الزهري	**سالم**	**ابن عمر**
البخاري	ابن بكير	الليث	عقيل	الزهري	**سالم**	**ابن عمر**
أبو داود		إبراهيم	حجاج	ابن جريج	**عطاء**	**ابن عمر**
أبو داود	الحسن بن علي	الفضل	عبد الحميد	يزيد	**عطاء**	**ابن عمر**

نتائج سبر الإسناد وطائفه:

1- هذا الإسناد ليس له مدار واحد وإنما له روايات عدة فقد رواه عن ابن عمر ثلاثة من الرواة، هم: نافع وسالم وعطاء من التابعين، ورواه عن نافع أربعة من الرواة، هم: مالك وعبد الله والليث من تابعي التابعين ورواه عن سالم الزهري فقط من تابعي التابعين ورواه عن عطاء راويان هما ابن جريج ويزيد، ثم تعدد الرواة بعد ذلك عن تابعي التابعين.

2- هذه الأسانيد ليست متساوية في العلو والنزول فعدد الرواة ما بين أربعة وستة رجال.

3- اشترك البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر. واشترك البخاري ومسلم من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر. واشترك مسلم والترمذي والنسائي من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر. واشترك البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق الزهري عن سالم عن أبيه، وانفرد أبو داود في الرواية من طريق ابن جريج عن عطاء ويزيد عن ابن عمر.

ومن لطائف إسناد هذا الحديث:

1- أن في بعض طرق الحديث ما حكم عليه البخاري بسلسلة الذهب، وهي رواية مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهم.

2- رواية المولى عن سيده، فقد رواه نافع عن ابن عمر، ونافع هو مولى ابن عمر رضي الله عنهم.

3- رواية الابن عن أبيه فقد رواه سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه عبد الله بن عمر رضي الله عنهم.

المطلب الثالث: دراسة الإسناد والحكم عليه:

أولاً: دراسة الإسناد:

1- **عبد الله بن عمر**: صحابي جليل والصحابة كلهم عدول. وقد سبقت الترجمة له.

2- **نافع مولى ابن عمر**: قال البخاري: سمع ابن عمر وأبا سعيد الخدري، وقال الحافظ: ثقة ثبت فقيه مشهور من الثالثة[1].

3- **مالك بن أنس**: قال البخاري: سمع نافعا والزهري. وقال المديني: سمعت سفيان بن عيينة يقول ما كان أشد انتقاد مالك للرجال واعلمه بشأنهم. إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين حتى قال البخاري: أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن بن عمر[2].

(1) التاريخ الكبير 2270/8، تقريب التهذيب 7086.

(2) التاريخ الكبير 1323/7، الجرح والتعديل 902/8، وتقريب التهذيب 6425.

4- **عبد الله بن يوسف**: قال البخاري: سمع مالكا ويحيى بن حمزة والليث أصله دمشقي. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: هو أتقن من مروان الطاطري وهو ثقة. وقال في المغني في الضعفاء: هو ثقة حجة. وقال أحمد بن عبد الله العجلي: ثقة[1].

ثانياً: الحكم على الحديث:

هذا الحديث متفق عليه فهو من رواية البخاري ومسلم، وهذا يكفي في الحكم عليه، ومع ذلك ليست له علة ظاهرة في غير الصحيحين، فجميع رواته ثقات، كما أن له طرقا كثيرة تؤيده، وإن اختلفت الألفاظ إلا أن المعاني متفقة. وبناء على ذلك فالحديث صحيح الإسناد. والله أعلم.

المبحث الثالث

شرح الحديث والأحكام المستفادة منه

المطلب الأول: شرح الحديث:

قال الشوكاني[2]: "حديث ابن عمر قال العراقي[3]: إسناده صحيح[4] وأخرجه

(1) التاريخ الكبير 764/5، والجرح والتعديل 961/5، وتهذيب الكمال 16/ 3673، المغني في الضعفاء 3417.

(2) محمد بن على بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم الصنعاني. ولد في هجرة شوكان في اليمن سنة 1173هـ ونشأ في صنعاء. من آثاره: فتح القدير، ونيل الأوطار، والبدر الطالع، وغير ذلك كثير. توفي رحمه الله سنة 1250هـ ينظر: البدر الطالع 214/2 رقم[482]، وأعلام الزركلي 298/6.

(3) أحمد بن عبد الرحيم بن حسين الإمام الحافظ، المعروف بابن العراقي، فقيه شافعي أصولي محدث، له: الإطراف بأوهام الأطراف للمزي، ورواة المراسيل، وغيرها، توفي بمصر في سنة 856هـ ينظر: رفع الإصر عن قضاة مصر، لابن حجر ص60، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول، حاجي خليفة 66/1، أعلام الزركلي 148/1.

(4) ذكره العراقي في طرح التثريب دون أن يعلق على سنده لكنه قال: قال والدي رحمه الله: والظاهر أن المرفوع منه آخر الحديث... ينظر: طرح التثريب لأبي الفضل العراقي وولده أبي زرعة 39/3.

النسائي[1] بدون قوله: «يطيل الصلاة قبل الجمعة»[2]، قال المنذري[3]: وأخرجه مسلم[4]، والترمذي[5]، والنسائي، وابن ماجه من وجه آخر بمعناه[6].انتهى"[7].

وقد اختلف العلماء في التنفل قبل الجمعة مع ترجيح جواز ذلك وأنه مرغب فيه، قال الشوكاني: "والحديثان[8] يدلان على مشروعية الصلاة قبل الجمعة، ولم يتمسك المانع من ذلك إلا بحديث النهي عن الصلاة وقت الزوال[9]، وهو مع كون عمومه

(1) أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي. ولد سنة 215هـ قال الذهبي هو أحفظ من مسلم بن الحجاج، له من الكتب السنن الكبرى والصغرى، وخصائص علي، ومسند علي ومسند مالك، وغير ذلك مات سنة 303. ينظر: وتهذيب الكمال 48/1، والمقتنى في سرد الكنى 3875/1، وتقريب التهذيب 47.

(2) سنن النسائي رقم872، 1426، 1427، 1428.

(3) زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة المنذري الشامي الأصل المصري الشافعي. ولد سنة 581 هـ وتوفي سنة 656هـ ينظر: سير أعلام النبلاء 319/23 رقم 222، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة 140/2 رقم 413.

(4) مسلم بن الحجاج النيسابوري أبو الحسين الحافظ صاحب الصحيح. ولد سنة 204. قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه بالري وكان ثقة من الحفاظ له معرفة بالحديث. توفي 261هـ ينظر: الجرح والتعديل182/8 رقم 795، وطبقات الحفاظ 264 رقم 591.

(5) محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى السلمي الترمذي الحافظ، ولد في ترمذ سنة: 209هـ، ومن كتبه: الجامع الكبير، الشمائل النبوية، مات في سنة 279هـ ينظر: تذكرة الحفاظ: 634/1، والمقتنى في سرد الكنى 4875/1.

(6) سبق تخريجه في التخريج الإجمالي، وينظر: مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري 25/2.

(7) نيل الأوطار 531/2.

(8) أي: حديث ابن عمر – رضي الله عنهما – وهو موضوع هذا المبحث، وحديث أبي هريرة - ﷺ- عَنْ النَّبِيِّ -ﷺ- قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَصَلَّى مَا قُدِّرَ لَهُ ثُمَّ أَنْصَتَ حَتَّى يَفْرُغَ الْإِمَامُ مِنْ خُطْبَتِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَعَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى وَفَضْلُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ» أخرجه مسلم: كتاب الجمعة – باب من استمع وأنصت في الخطبة، رقم [857].

(9) وهو رأي الحنابلة، ينظر: المقنع لابن قدامة، ومعه الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، للمرداوي 267/5.

مخصصا بيوم الجمعة _ كما تقدم _ ليس فيه ما يدل على المنع من الصلاة قبل الجمعة على الإطلاق وغاية ما فيه المنع في وقت الزوال، وهو غير محل النزاع"[1].

وقال ابن حجر: "واحتج به النووي في الخلاصة[2] على إثبات سنة الجمعة التي قبلها وتعقب بأن قوله: «وكان يفعل ذلك» عائد على قوله: «ويصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته» ويدل عليه رواية الليث عن نافع عن عبد الله أنه كان إذا صلى الجمعة انصرف فسجد سجدتين في بيته، ثم قال كان رسول الله ﷺ «يصنع ذلك» أخرجه مسلم[3]، وأما قوله: كان يطيل الصلاة قبل الجمعة فإن كان المراد بعد دخول الوقت فلا يصح أن يكون مرفوعا لأنه ﷺ كان يخرج إذا زالت الشمس فيشتغل بالخطبة ثم بصلاة الجمعة، وإن كان المراد قبل دخول الوقت فذلك مطلق نافلة لا صلاة راتبة فلا حجة فيه لسنة الجمعة التي قبلها بل هو تنفل مطلق وقد ورد الترغيب فيه"[4].

ونقل ابن العراقي عن والده بأن الاستدلال بهذا الحديث فيه نظر من وجهين:

"أحدهما: أنه لا يلزم من إطالته الصلاة قبل الجمعة أن يكون ذلك سنة للجمعة بل قد يكون قبل الزوال في انتظاره للصلاة.

(والوجه الثاني) أن الظاهر أن المراد بالمرفوع منه صلاة ركعتين بعدها في بيته على وفق حديثه المتفق عليه في الصحيحين فأما إطالة الصلاة قبلها فلم ينقل عنه فعله لأنه كان يخرج إلى صلاة الجمعة فيؤذن بين يديه ثم يخطب انتهى"[5].

قال ابن رجب: "وظاهر هذا: يدل على رفع جميع ذلك إلى النبي ﷺ: صلاته قبل الجمعة وبعدها في بيته؛ فإن اسم الإشارة يتناول كل ما قبله مما قرب وبعد، صرح به

(1) نيل الأوطار 531/2.

(2) خلاصة الأحكام 812/2.

(3) سبق تخريجه في التخريج التفصيلي.

(4) فتح الباري لابن حجر 426/2.

(5) طرح التثريب 42/3.

غير واحد من الفقهاء والأصوليين. وهذا فيما وضع للإشارة إلى البعيد أظهر، مثل لفظة: ذلك؛ فإن تخصيص القريب بها دون البعيد يخالف وضعها لغة"[1].

وقد وردت أحاديث في أن الصلاة قبل الجمعة سنة وهي ضعيفة، قال الشوكاني: "والحاصل أن الصلاة قبل الجمعة مرغب فيها عموما وخصوصا فالدليل على مدعي الكراهة على الإطلاق[2]".

واختلفوا كذلك في الصلاة بعد الجمعة يصلي ركعتين أم أربعاً أم يجمع بينهما، قال في تحفة الأحوذي: "وقد اختلف العلماء في الصلاة بعد الجمعة، فقالت طائفة يصلي بعدها ركعتين روي ذلك عن عمر وعمران بن حصين والنخعي، وقالت طائفة يصلي بعدها أربعا، روي ذلك عن بن مسعود وعلقمة والنخعي وهو قول أبي حنيفة وإسحاق، وقالت طائفة يصلي بعدها ركعتين ثم أربعا روي ذلك عن علي وابن عمر وأبي موسى وهو قول عطاء والثوري وأبي يوسف، إلا أن أبا يوسف استحب أن يقدم الأربع قبل الركعتين"[3].

ولأن الخلاف في الصلاة بعد الجمعة لم يكن متعلقاً بأنها سنة أم غير سنة، وإنما كان متعلقاً بعدد ما يصليه، فلن أطيل الكلام في ذلك.

المطلب الثاني: الأحكام المستفادة من الحديث:

1- اختلف العلماء في كون صلاة النافلة قبل الجمعة سنة أم بدعة، فقد رأت طائفة منهم أنها سنة تمسكاً بحديث الباب، لكن منهم من جعلها للمأمومين دون الإمام[4]، وبالغ آخرون ورأوا أنها بدعة؛ لأنه لم يكن يؤذن لها في عهد النبي ﷺ إلا بين يديه[5]. ورأت طائفة ثالثة أنه ورد الترغيب في الصلاة قبل الجمعة[1].

(1) فتح الباري لابن رجب 539/5.

(2) نيل الأوطار 289/3.

(3) تحفة الأحوذي 58/3.

(4) ينظر: الأم للشافعي 498/2، وبدائع الصنائع 185/1، وتبيين الحقائق 172/1، والمغني لابن قدامة 250/3، والمجموع شرح المهذب 9/4، وكفاية الطالب الرباني165/2، والثمر الداني ص200.

(5) طرح التثريب 41/3.

2- أن صلاة النوافل في البيت أولى، قال ابن بطال: إنما أعاد ابن عمر ذكر الجمعة بعد ذكر الظهر من أجل أنه ﷺ كان يصلي سنة الجمعة في بيته بخلاف الظهر، قال: والحكمة فيه أن الجمعة لما كانت بدل الظهر واقتصر فيها على ركعتين ترك التنفل بعدها في المسجد خشية أن يظن أنها التي حذفت. وأجاز مالك بعد الجمعة في المسجد للناس ولم يجزه للأئمة[2]، قال مالك: وينبغي للإمام اليوم إذا سلم من صلاة الجمعة أن يدخل منزله ويركع ركعتين في المسجد قال: ومن خلف الإمام إذا سلموا فأحب إليَّ أن ينصرفوا أيضا ولا يركعوا في المسجد قال: وإن ركعوا فذلك واسع[3].

3- أن من أباح الصلاة قبل الجمعة جعلها مستثناة من النهي العام الوارد عن الصلاة إذا زالت الشمس.

4- يرى ابن رجب أن قوله: "يفعل ذلك" فيه دلالة على أنه يشمل الصلاة قبل الجمعة وبعدها، قال: "وهذا فيما وضع للإشارة إلى البعيد أظهر، مثل لفظة: ذلك؛ فإن تخصيص القريب بها دون البعيد يخالف وضعها لغة"[4].

(1) فتح الباري لابن حجر 426/2.

(2) عمدة القاري 250/6.

(3) المدونة الكبرى237/1.

(4) فتح الباري لابن رجب 539/5.

الخاتمة

بعد أن وصل البحث إلى خاتمته لا بد من إبراز أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها هذا البحث وهي على النحو الآتي:

أولاً: النتائج:

1- الحديث التحليلي علم جديد من حيث التسمية والشكل، فهو وإن كانت أكثر موضوعاته متضمنة في مؤلفات مختلفة كشروح الحديث وغريبه وعلم الرجال وغيرها إلا أنه يتميز بالجمع بينها في موضع واحد بقالب جديد مستحدث.

2- الحديث التحليلي بما يجمعه في طياته ييسر لطلاب علوم الحديث الحصول على مرادهم من هذه العلوم في مكان واحد.

3- اختلف العلماء في الصلاة قبل الجمعة هل هي سنة أم أنها بدعة؟ ورجحت طائفة منهم أنها مرغب فيها كسائر النوافل.

4- اتفق العلماء على أن الصلاة بعد الجمعة سنة، وقالوا إن أداءها في البيت أولى من المسجد ورأى البعض أن ذلك آكد في حق الإمام دون المأمومين اقتداء بفعله ﷺ.

ثانياً: التوصيات:

1- أوصي الباحثين والكاتبين في علوم السنة أن يهتموا بكتابة أبحاث من هذا النوع لخدمة الحديث وطلابه.

2- أوصي المؤسسات التعليمية التي تهتم بالدراسات الإسلامية العمل على زيادة الاهتمام بهذا النوع من العلوم كتابة المؤلفات الخاصة به ونشرها.

المصادر والمراجع

1- الاستيعاب: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر توفي 463هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل . بيروت، 1412هـ، ط1.

2- أسد الغابة في معرفة الصحابة: عز الدين بن الأثير الجزري المتوفى 630 هـ، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1415هـ - 1994م.

3- الإصابة في تمييز الصحابة: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجليل، ط1، 1412 هـ - 1992م.

4- الأعلام: الزركلي محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، ط1 1418 هـ- 1998م.

5- الأم: محمد بن إدريس الشافعي 150- 204 هـ، دار الفكر – بيروت – لبنان، 1410هـ 1990م.

6- تبيين الحقائق – شرح كنز الدقائق: العلامة فخر الدين عثمان بن علي الحنفي، توفي 743 هـ، دار المعرفة – بيروت.

7- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: للإمام الحافظ أبي العلى محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (1283 – 1353هـ)، ضبط ومراجعة وتصحيح: عبد الرحمن محمد عثمان – دار الفكر، دون: ط، دون: تاريخ.

8- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: الحافظ المزي، مع النكت الظراف على الأطراف لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، إشراف: زهير الشاويش، الدار القيمة - بهيوندي بمباي- الهند، المكتب الإسلامي – بيروت – لبنان، ط2.

9- تذكرة الحفاظ: محمد بن طاهر القيسراني 448 – 507 هـ تحقيق حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي، دار الصميعي – الرياض ط1، 1415 هـ

10- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني 773هـ . 852هـ، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، الناشر: دار البشائر- بيروت، الطبعة: الأولى- 1996م.

11- تقريب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني 773هـ . 852هـ، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد . سوريا، ط1، 1406هـ . 1986م.
12- تهذيب الكمال: يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي، 654هـ 742هـ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط1، مؤسسة الرسالة . بيروت، 1400هـ . 1980م.
13- الثقات: محمد بن حبان أحمد حاتم البستي، 354هـ، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط1، 1395هـ . 1975م.
14- الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني: صالح بن عبد السميع الآبي الأزهري (المتوفى: 1335هـ)، دون تاريخ، دون، ط.
15- الجامع الصحيح وهو: سنن الترمذي: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة توفي 279هـ، ت: أحمد محمد شاكر، دار الحديث القاهرة، ط1، 1419هـ - 1999م.
16- الجرح والتعديل: أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التيمي الحنظلي الرازي المتوفي 327 هـ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1.
17- الحديث التحليلي دراسة تأصيلية – رسالة ماجستير قدمت إلى كلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية الباحثة/ سندس عادل العبيد – ونوقشت في كانون الثاني -يناير- 2014م.
18- الحديث الموضوعي دراسة نظرية: رمضان إسحاق الزيان، مجلة الجامعة الإسلامية – المجلد العاشر، العدد الثاني 2002م.
19- الحديث الموضوعي دراسة نظرية تطبيقية: فالح بن محمد الصغير، بدون أي بيانات أخرى.
20- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: 676هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل، الناشر: مؤسسة الرسالة - لبنان – بيروت الطبعة: الاولى، 1418هـ - 1997م.
21- رجال مسلم: أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني 347هـ . 428هـ، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة . بيروت، 1407هـ، ط1.

22- رفع الإصر عن قضاة مصر، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، تحقيق: الدكتور علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998م.
23- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، المؤلف: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى 1067 هـ)، المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: مكتبة إرسيكا، إستانبول - تركيا، عام النشر: 2010 م
24- سنن ابن ماجه: الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه 209-273 هـ، ت- د: بشار عواد معروف، دار الجليل – بيروت، ط1، 1418 هـ - 1998م.
25- سنن أبي داود: الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي 202-275هـ، إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار ابن حزم – بيروت، ط1 1418هـ - 1997م.
26- سنن النسائي (ت: 303هـ). بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي توفي 911 هـ، ت – مكتب التراث الإسلامي، دار المعرفة – بيروت – لبنان، ط2، 1412 هـ - 1992م.
27- سير أعلام النبلاء: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي 748 هـ، دار الفكر – بيروت، ط1، 1417 هـ - 1997م.
28- شرح سنن أبي داود للعيني- مكتبة الرشد - الرياض - ط1- 1420 هـ -- 1999م.
29- صحيح البخاري: الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ت- د: مصطفى ديب البغا، دار العلوم الإنسانية – دمشق، ط2، 1413 هـ - 1993م.
30- صحيح مسلم: أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري 206- 261 هـ، ت- محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت – لبنان.
31- طرح التثريب في شرح التقريب: العراقي توفي 806 هـ، دار المعارف – سورية – حلب.

32- طبقات الشافعية: لابن قاضى شهبة: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت - 1407 هـ ط: الأولى
33- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: 855هـ) الطباعة المنيرية – دون تاريخ، دون رقم الطبعة.
34- الفائق في غريب الحديث: جار الله محمود عمر الزمخشري المتوفى سنة 538هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر ط3، 1399هـ -1979م.
35- فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي حجر العسقلاني 773-852 هـ عن الطبعة التي حققها ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1410 هـ - 1989 م.
36- فتح الباري في شرح صحيح البخاري: زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن الجوزي - السعودية / الدمام – ط2- 1422هـ.
37- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (المتوفى: 902هـ)، تحقيق: علي حسين علي - مكتبة السنة - مصر - الطبعة: الأولى، 1424هـ / 2003م.
38- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: الإمام الذهبي الدمشقي، دار القبلة للثقافة، مؤسسة علوم القرآن – جدة – السعودية، ط1، 1413 هـ - 1992 م.
39- كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني: أبو الحسن، علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي (نسبة إلى بني عدي، بالقرب من منفلوط) (المتوفى:

1189هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، 1414هـ - 1994م، دار الفكر – بيروت.

40- كتاب الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: لأبى البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومى، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1419هـ - 1998م.

41- لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخران، دار صادر – بيروت- دون تاريخ، دون طبع.

42- لسان الميزان: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، عناية عبد الفتاح أبو غدة 1336-1417 هـ، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط1 1423 هـ- 2002م.

43- المجموع – شرح المهذب للشيرازي: للإمام: أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي (ت 676هـ)، ت – محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد – جدة – السعودية.

44- مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي - مكتبة لبنان - 1989م.

45- مختصر سنن أبي داود: المؤلف: الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت: 656هـ)، تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق، [خرج أحاديثه وضبط نصه وعلق عليه ورقم كتبه وأحاديثه وقارن أبوابه مع المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف ووضع حكم المحدث الألباني على الأحاديث»، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية - الطبعة: الأولى، 1431 هـ - 2010 م.

46- مدخل لدراسة الحديث الموضوعي: محمد بن عبد الله القناص، بدون أي بيانات أخرى.

47- المدونة الكبرى: للإمام مالك بن أنس الأصبحي – رواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي عن الإمام عبد الرحمن بن قاسم، ضبط وتصحيح الأستاذ: أحمد عبد السلام. دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1415هـ -1994م.

48- مشكلات شرح الحديث التحليلي وحلها، للدكتور/ وائل حمود هزاع – مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الثاني 2019م.

49- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، وزارة المعارف العمومية – المطبعة الأميرية – القاهرة ط: الخامسة - 1922م.
50- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي عن الكتب الستة ومسند الدارمي وموطأ مالك ومسند أحمد بن حنبل، رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين ونشره الدكتور أ.ي.ونستك أستاذ العربية بجامعة ليدن، مكتبة بريل في مدينة ليدن 1936م.
51- المغني لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن قدامة المقدسي، تحقيق: الدكتور/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1415 هـ - 1995 م.
52- المقتنى في سرد الكنى: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز أبو عبد الله شمس الدين الذهبي - سنة الولادة 673هـ/ سنة الوفاة 748هـ، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد - الجامعة الإسلامية بالمدينة - 1408هـ، مكان النشر المدينة المنورة – السعودية.
53- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي – الدكتور/ عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر، القاهرة - الطبعة: الأولى، 1415هـ - 1995 م.
54- موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الفكر - بيروت، 1414هـ - 1994م.
55- نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار: للشوكاني، ت. أحمد محمد السيد وآخرون، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط2، 1423هـ/2002.

ملخص البحث

تعد السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، من هنا حظيت باهتمام العلماء والباحثين، وقد كان اهتمامهم بها يشمل أنواعا مختلفة من علومها، غير أن الحديث التحليلي باسمه هذا يعد من العلوم المعاصرة، فأحببت أن أسهم بشيء في هذا المجال من خلال بحث سميته "التنفل قبل الجمعة وبعدها حديث ابن عمر رضي الله عنهما – أنموذجا- دراسة تحليلية". وقد اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث.

وتضمن البحث: التعريف بالحديث التحليلي لغةً واصطلاحاً، والفرق بين الحديث التحليلي والحديث الموضوعي.

كذلك تضمن تخريجاً إجمالياً للحديث من خلال بعض كتب التخريج التي اهتمت به، ثم تخريجاً تفصيلياً من خلال الكتب الستة (الصحيحين والسنن الأربعة).

وتبع ذلك ترجمة لرواة الحديث وسبر للأسانيد ودراستها، وبينت فيه ونتائج الإسناد ولطائفه.

وختمته بشرح للحديث من خلال أقوال العلماء وفيه بيان لبعض آرائهم في التنفل قبل الجمعة وبعدها، ثم بيان للأحكام المستفادة من الحديث.

ثم جاءت الخاتمة، وتضمنت بعض النتائج والتوصيات.

Abstract

The prophetic teachings (Sunah) are considered the second source of the *Islamic Sharea* just after the Holy Qura'an, and because of this position, scholars and researchers have given them a great attention. However, the analytical hadith is rather a recent area that deserves some attention. Here comes my contribution of a research work entitled "The supererogatory (*Nawafel*) prayers before and after the Friday Congregation Prayer as indicated in Ibn Omar's hadeeth." The research consisted of an introduction, preface and three other sections. The introduction included: the importance of the topic and the reasons for choosing it, previous studies, the research methodology, and its plan. The first section tried to project this hadith through some books that already treated this hadith, and then to analyze it in detail in light of the six books (the Two Accurate Books and the Four Sunah ones). The second section included and an introduction to the narrators and following up the references showing the results of this process and its related witty notes. The third section included an explanation of the hadith through the writings of the scholars. It included statements of some of their opinions regarding the *Nawafel* (Voluntary prayers) before and after Friday Prayer, and a statement of the rulings learned from the hadith. Finally, the conclusion presented the results and recommendations.